جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد/كلية العلوم الإسلامية
الدراسات العليا/قسم أصول الدين

علـــمُ الكَـــلام
وأُصُول الاسْتدلال عَلى العَقيْدة
دراَسَة مُقَارنة

أُطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية/جامعة بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في أُصول الدين، تخصص: (**علم الكلام**)،

من الطالب:

محمد محسن راضي

إشراف

أ.م.د. إسماعيل إبراهيم علي البدري

ربيع الثاني ١٤٣٤هـ — شباط ٢٠١٣م

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	الصفحة
المقـدمـة	أ - ز
الباب الأول: نشأة علم الكلام وتعريفه ومواقف العلماء منه	١-٢٥٥
الفصل الأول: نشأة علم الكلام ومراحل تطوره	١-١٢٠
تمهيد في بيان عوامل نشأة علم الكلام ومجمل عقائد عرب الجزيرة إبان البعثة	١-٦
المبحث الأول: أثر النَّصّ الشَّرعي والمُشكلات الأُولى في نشأة علم الكلام وتطوّره	٧-٣٨
المطلب الأول: أثر النّصّ الشّرعي في نشأة علم الكلام وتطوره	٧-٢١
المطلب الثاني: أثر المُشكِلات الأولى في نشأة علم الكلام وتطوره	٢٢-٣٨
المبحث الثاني: أثر التقاء الإسلام بالحضارات الأُخرى في نشأة علم الكلام وتطوره	٣٩-١٢٠
المطلب الأول: محاور تأثير التقاء الإسلام بالديانات والحضارات الأخرى	٣٩-٦١
المطلب الثاني: أثر التقاء الإسلام بأهل الكتاب في نشأة علم الكلام وتطوره	٦٢-٧٢
المطلب الثالث: أثر التقاء الإسلام بالديانات الشرقية في نشأة علم الكلام وتطوره	٧٣-٨٥
المطلب الرابع: أثر التقاء الإسلام بالفلسفة اليونانية في نشأة علم الكلام وتطوره	٨٦-١١٥
المطلب الخامس: نشأة علم الكلام ومراحل تطوره في ضوء عامل التقاء الإسلام بالديانات والحضارات الأخرى	١١٦-١٢٠
الفصل الثاني: تعريف علم الكلام ومواقف العلماء منه	١٢٢-٢٥٥
المبحث الأول: تعريف علـــم الكـــلام وألقـــابه	١٢٢-١٧٣
المطلب الأول: تعريف علم الكلام وأسباب هذه التسمية	١٢٢-١٥١
المطلب الثاني: ألقاب علم الكلام ووجه إطلاقها	١٥٢-١٦٥
المطلب الثالث: موضوع علم الكلام ومسائله	١٦٦-١٦٩
المطلب الرابع: فائدة علم الكلام وغايته، فضله ونسبته	١٧٠-١٧٣
المبحث الثاني: مواقف العلماء من عـــلم الكـــلام	١٧٤-٢٤٣
المطلب الأول: حُجّة القائلين بعدم مشروعية علم الكلام	١٧٤-١٩١
المطلب الثاني: حُجّة القائلين بمشروعية علم الكلام	١٩٢-٢٤٣
المبحث الثالث: مشروعية علم الكلام والحاجة المعاصرة إليه	٢٤٤-٢٥٥
المطلب الأول: مشـــروعيـــة علـــم الكـــــلام	٢٤٤-٢٤٨
المطلب الثاني: ضوابط مشروعية علم الكلام والاشتغال به	٢٤٩-٢٥٣
المطلب الثالث: الحاجة المعاصرة إلى علم الكلام	٢٥٤-٢٥٥

الموضـــــوع	الصفحة
الباب الثاني: أصول الاستدلال على العقيدة	٢٥٦-٧٥٣
التمهيد	٢٥٧-٢٧١
الفصل الأول: تعريفات ومقدمات	٢٧٣-٣٨٣
المبحث الأول: تعريف العـــلم وأقســـامه	٢٧٣-٣٠٣
المطلب الأول: العلم لغةً واصطلاحاً	٢٧٣-٢٨١
المطلب الثاني: أقســـام العـــلم	٢٨٢-٣٠٣
المبحث الثاني: اليقين والاعتقاد والظَّن لُغةً واصطلاحاً	٣٠٤-٣٢٨
المطلب الأول: اليقين لُغةً واصطلاحاً	٣٠٤-٣١١
المطلب الثاني: الاعتقاد لُغةً واصطلاحاً	٣١٢-٣١٤
المطلب الثالث: الظّنّ لُغةً واصطلاحاً	٣١٥-٣٢٨
المبحث الثالث: تعريف الدليـــل وأقســـامه	٣٢٩-٣٤٧
المطلب الأول: الدَّليـــل لُغةً واصطلاحاً	٣٢٩-٣٣٨
المطلب الثاني: أَقســـام الدليـــل	٣٣٩-٣٤٧
المبحث الرابع: يقينية العقائد وأدلتها	٣٤٨-٣٨٣
المطلب الأول: أقوال العلماء في وُجُوب يقينية العقائد وأدلتها	٣٤٨-٣٥٧
المطلب الثاني: أدلـــة وُجـــوب يقينيّة العقائد	٣٥٨-٣٧٨
المطلب الثالث: أدلة العقائد لابُدّ أن تكون يقينية	٣٧٩-٣٨٣
الفصل الثاني: أقسام الدليل السمعي وحُجّيّته في العقائد	٣٨٥-٦٠٨
تمهيد: في بيان معنى الخبر وأقسامه	٣٨٥-٣٩٠
المبحث الأول: أقسام الدَّليل السَّمعي من حيث طريق ثبوته	٣٩١-٤٩٦
المطلب الأول: الخبر المتواتر شُرُوطه وتعريفه وما يفيده	٣٩١-٤١٦
المطلب الثاني: الخبر الآحاد أقسامه وتعريفه وما يفيده	٤١٧-٤٩٦
المبحث الثاني: حُجِّـــيَّة الدَّليل السَّمعي في العَقَائد	٤٩٧-٦٠٨
المطلب الأول: حُجِّـــيَّة الكتاب (القرآن) في العقائد	٤٩٧-٥١٤
المطلب الثاني: حُجِّـــيَّة السّنّة في العقائد	٥١٥-٥٦١
المطلب الثالث: حُجِّـــيَّة الإجماع في العقائد	٥٦٢-٦٠٢
المطلب الرابع: حُجِّـــيَّة قول الصحابي وشرع من قبلنا في العقائد	٦٠٣-٦٠٨

الموضـــــوع	الصفحة
الفصل الثالث: حُجّيّة الدليل العقلي في العقائد وعلاقته بالدليل السمعي	٦١٠-٧٥٣
المبحث الأول: العقل ومداركه والعملية العقلية	٦١٠-٦٦٦
المطلب الأول: العَقْل لُغَةً واصطلاحاً	٦١٠-٦٣٣
المطلب الثاني: مَدَارك العَقْل وطرق تحصيلها والعملية العقلية	٦٣٤-٦٤٥
المطلب الثالث: المناقشة والتقويم	٦٤٦-٦٦٦
المبحث الثاني: حُجّـــيَّة الدَّليل العقلي والفطرة في العقائد	٦٦٧-٧٠٩
المطلب الأول: حُجِّـــيَّة الدّليل العقلي وأدلتها	٦٦٧-٦٨٧
المطلب الثاني: الفطرة وحُجّـــيـــّتها في العقائد	٦٨٨-٧٠٩
المبحث الثالث: العلاقة بين الدَّليل السَّمعي والدَّليل العَقلي	٧١٠-٧٥٣
المطلب الأول: توقف صحة الدَّليل السَّمعي على الدَّليل العقلي	٧١٠-٧٢٧
المطلب الثاني: التعارض والتوافق بين دليلي السمع والعقل	٧٢٨-٧٤١
المطلب الثالث: ما يُدرك من العقائد بدليل السمع وما يُدرك منها بالعقل	٧٤٢-٧٥٣
الخاتمة	٧٥٤-٧٥٩
المصادر والمراجع	٧٦٠-٨٠٠
ملخص الأطروحة	

المُقَــدِمَــة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغُرِّ الميامين، ومن اهتدى بهديهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فقد حظيت الدراسات الإسلامية المتصلة بالعقيدة الإسلامية باهتمام العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، لِمَا لها من مكانة تسمو على سائر الدراسات والعلوم، ولا عجب فإنَّها أُسُّ الإسلام وأساسه، وعليها يتوقف قبول العمل وصلاحه، وعنها تتشعب سائر الدراسات والعلوم الشرعية، فكان من فضل الله تعالى أن تشرّفتُ بأن تكون دراستي وموضوع أُطروحتي في هذا العلم، وتحت عنوان: (**علمُ الكَلام وأُصُول الاستدلال عَلىٰ العقيدة – درَاسَة مُقَارنة**).

أولاً: دواعي اختيار الموضوع وأهميته:

أ- أما الشطر الأول من الأطروحة، وهو سيبحث في: (**عِلْم الكَلام**) من حيث: (**نَشْأَته وَتَعْرِيفه وَمَوَاقِف العُلَمَاء مِنْهُ**)، فإن ما دعاني إلى البحث فيه، هو أنَّه لمّا تزل بعض الأقلام تهاجم علم الكلام وتذمَّه مطلقاً، ولا تقتصر على ذلك، بل تتهجم على علماء الأمة وتصفهم بالبدعة والضلالة،[1] وكل ذلك استناداً إلى عمومات لاتنتهض على المُدعىٰ، فوجدتُ الحاجة ماسَّة إلى دراسة وافية تسبر أغوار نشأة علم الكلام، وتكشف مدى أصالته وصلته بالشرع، وحقيقة مواقف بعض العلماء الذين يُنسب إليهم ذمّ علم الكلام، وما يترتب على ذلك من الموقف الشرعي منه، والضوابط التي لابُدَّ من مراعاتها للاشتغال به، آملا بإنهاء الجدل المستمر حتى يومنا هذا في الموقف من علم الكلام، بما توصلتُ إليه من نتائج، وتظهر أهمية البحث في هذا الموضوع من نواحٍ أبرزها:

١- إثبات أصالة علم الكلام وصلته الوثيقة بالشرع، ومن ثَمَّ لايصحُّ ذمّ علم الكلام كلّه، لكونه شابته بعض الأمور التي قد يُذمُّ بها، وإلا فإنَّ علماً لم يخلُ ممن أساء فيه، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الآراء والاجتهادات.

٢- توجيه مواقف بعض العلماء الذين جاء عنهم ذمّ الكلام، وبيان ما جاء عنهم بخلاف ذلك.

٣- أن تنصرف الجهود وتتركز نحو تنقية علم الكلام من الوجوه التي قد يُذمّ بها، والارتقاء به ليواكب العصر الحاضر ومستجدات الساحة الفكرية بما يخدم العقيدة الإسلامية والدعوة إليها.

---

(١) لاسيما البحوث والرسائل العلمية التي تصدر من الجامعات في المملكة العربية السعودية، فلا يكاد بحث منها له صلة من قريب أو بعيد بعلمِ الكلام، إلا ويتضمن ما أشرت إليه. ينظر على سبيل المثال: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنّة (عرضاً ونقداً)، (أصل الكتاب إطروحة دكتوراه كلية اصول الدين/ جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٣هـ)، د.سيلمان الغصن، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ١/١٩-٢٩. أثر علم الكلام على المنتسبين إليه وموقف أهل السنة وكبار المتكلمين منه، (رسالة ماجستير)، وليد بن صالح بن عبد القادر، إشراف: د.عبد العزيز بن أحمد الحميدي، السعودية، كلية الدعوة وأصول الدين/قسم العقيدة/ جامعة أم القرى، ١٤٣٠هـ، المقدمة، ٤-٧، ١٤-٣٢، ٤٣.

ب- أما الشطر الثاني من الأطروحة: (**أُصُول الاسْتِدلال عَلىٰ العَقِيْدَة**)، فإنَّ الذي دعاني للكتابة فيه، أنني لم أقف على دراسة مقارنة وافية في هذا الموضوع، شملت أبرز الفرق الإسلامية، وتظهر أهمية الكتابة فيه من نواحٍ عدة أبرزها:

١- معرفة الضابط لما يُعدُّ من مسائل الاعتقاد مما ليس كذلك، والدليل عليه.

٢- معرفة الأصول الكلية الصالحة للاستدلال بأدلتها التفصيلية على مسائل الاعتقاد.

٣- أن يكون هذا الموضوع، بما يخلُص إليه من نتائج، عاملاً هاماً في تجسير الهوة بين الفرق الإسلامية المختلفة، وذلك حين يتفق المتنازعون على الضابط الواجب مراعاته في العقائد، والأصول الكلية التي يمكن الاعتماد على أدلتها التفصيلية لإثبات مسائل الاعتقاد، وتمييزها عن غيرها في ضوء ذاك الضابط، وكل ذلك على أُسس علمية بعيدة عن التعصبات الفكرية، المصحوبة بتكفير المخالف أو تبديعه في مسائل قد لاتكون مستندة إلى أصل قطعي.

ج- ووجه الربط بين شطري الموضوع أنَّ موضوع علم الكلام وما يبحث فيه أصالة هو: العقائد وأدلتها، ولما كانت أدلة العقائد التفصيلية تنضوي تحت أصول كلية تُستقى منها تلك الأدلة التفصيلية على مسائل الاعتقاد المعينة، كان من المُناسب البحث في هذه الأصول الكلية التي ترجع إليها أدلة العقائد تفصيلاً.

ثانياً: الدراسات السابقة:

أ- أما ما يتعلق بالقسم الأول من الدراسة: (**نَشْأَة علم الكَلام وَتَعْرِيفه وَمَوَاقِف العُلَمَاء مِنْهُ**)، ففيه ثلاثة أمور: نشأة علم الكلام، وتعريفه، ومواقف العلماء منه.

١- **<u>أما ما يتعلق بنشأة علم الكلام</u>**، وتطوره، والعوامل التي أثرت في ذلك، فقد سبقني إلى الكتابة فيه كثير من المعاصرين،[١] ولكن على الرغم من الفائدة العلمية التي تضمنتها تلك المؤلفات إلا أنَّ لي عليها بعض الملاحظات، من أبرزها:

جاء بعضها مختصراً موجزاً، لم يكن وافياً بالغرض، وبعضها الآخر توسع في جوانب معينة على حساب أخرى، فقد أهمل بعضها إبراز دور النص الشرعي والمشكلات الأولى: (الإمامة، ومرتكب الكبيرة، والإرجاء، والجبر والاختيار، والصفات)، في نشأة علم الكلام وتطوره، مع أنَّ هذين العاملين، كانا الأساس الأول لنشأة علم الكلام وتطوره، كما سيتبيّن أثناء البحث.

---

(١) منها على سبيل المثال: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د.علي سامي النشار. وعلم الكلام وبعض مشكلاته، د.أبو الوفا الغنيمي التفتازاني. وأصالة علم الكلام، د.محمد صالح. والفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة، د.علي عبد الفتاح المغربي. والمدخل إلى دارسة علم الكلام، د.حسن محمود الشافعي. وغير ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ذهب غالب أولئك الكتّاب إلى عدِّ الترجمة عاملاً مستقلاً من عوامل نشأة علم الكلام وتطوره، وجعلوها مختصة بالفلسفة اليونانية، ولكن تبيّن في ضوء دراستي هذه أنَّ الترجمة لم تختص بالفلسفة اليونانية، بل شملت نتاج حضارات أخرى كالفارسية والهندية، وإن كان للفلسفة اليونانية النصيب الأكبر منها، كما تبيّن أنَّ الترجمة لا تعدو كونها محوراً من محاور عاملٍ مؤثرٍ هو أعم من الترجمة، ألا وهو ما أطلقتُ عليه: (عامل التقاء الإسلام بالديانات والحضارات الأخرى)، فقد تضمَّن هذا العامل محورين: الأول: الاحتكاك والصراع الفكري المباشر بين الإسلام والديانات والحضارات الأخرى إبَّان الفتوحات الإسلامية، والثاني: ترجمة علوم هذه الديانات والحضارات وفلسفتها، فالمحور الأول سابق على الترجمة، بدأ منذ الأيام الأولى للبعثة، وتوسع مع توسع الفتوحات، بينما الترجمة التي أثرت في نشأة علم الكلام وتطوره لم تبدأ إلا بعد الثلث الأول من القرن الهجري الثاني،[1] فتسليط الضوء على الترجمة واعتبارها عاملاً مستقلاً، أدى إلى إهمال الحديث على الأثر المباشر للاحتكاك والصراع الفكري بين الإسلام والديانات والحضارات الأخرى إبَّان الفتوحات الإسلامية، فأوليت هذا الجانب الاهتمام بما يتناسب مع أثره.

والناحية السلبية الأخرى التي لاحظتها على تلك الكتابات، وأخصُّ منها التي بحثت في مسألة الترجمة وأثرها، أنها أشارت إلى جملة من الأسباب التي دفعت إلى الترجمة، وغالبها لايعدو كونه دوافع ظاهرة مشروعة، بينما أهملت دوافع أخرى خفية حملت في طياتها أبعاداً هدَّامة ضد التكوين الفكري الإسلامي، فأبرزت هذا الجانب، وأقمت عليه الشواهد من التاريخ، وكلام العلماء.

أما الأمر الأخير، فقد جاءت بعض هذه البحوث فقيرة من حيث التوثيق من الكتب المعتمدة ككتب الفرق والمقالات، وكتب التاريخ، وكتب الحديث، بل قد تقتصر على العزو إلى كتابات المعاصرين، وأحياناً على كتابات المستشرقين، فبذلت الوسع في إشباع المباحث المتصلة بنشأة علم الكلام وتطوره، بالتوثيق من الكتب المعتمدة، وذكر المواقف والنصوص التي تعطي التصور الكامل للمسألة.

٢- وأما ما يتعلق بتعريف علم الكلام، فلم اقتصر على ذكر تعريف، أو تعريفين، كما هو عادة الباحثين، بل تتبعت أبرز تعريفات العلماء لعلم الكلام،[2] وبيَّنت ما تضمنته تلك التعريفات من مقاصد وأغراض، ثمَّ أشرت إلى المصادر التي عرّفت علم الكلام بتعريفات منقولة، أو مشابهة لما ذكرتُه من تعريفات، واخترتُ تعريفاً رأيته الأقرب لواقع علم الكلام، ثمَّ لم أقتصر على ذكر الألقاب الأخرى التي أُطلقت على هذا العلم، بل بيّنت وجه صلتها به، وبعض المصنفات التي حملت تلك الألقاب.

---

(١) كما سيأتي عند الكلام على المراحل والأدوار التي مرت بها الترجمة.

(٢) كما وقفت على تعريف إمام الحرمين الجويني (تـ٤٧٨هـ)، لعلم الكلام في كتابه: (الكافية في الجدل)، وكتابه: (البرهان في أصول الفقه)، وهو ما لم أجد من سبقني إلى ذكره، وإن كانت التعريفات الأخرى قد تضمَّنت معناه.

٣- أما ما يتصل بالموقف من علم الكلام، فقد بحثه كثيرون، قديماً وحديثاً،[١] ولكن لما كان الذي دعاني للكتابة فيه ما ذكرتُه آنفاً، لم اكتفِ بإيجاز مواقف العلماء من علم الكلام، بل بذلتُ الوسع في تحرير ما أحتج به كل فريق من أدلة وحجج، وما استشهدوا به من آثار وأقوال، وناقشتُ أدلة المانعين وما استشهدوا به؛ للوقوف على مدى دلالتها على ما ذهبوا إليه من المنع، وناقشت ما جاء من نصوصٍ وآثار عن بعض العلماء والأئمة من ذمهم لعلم الكلام كالإمام جعفر الصادق، وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وغيرهم، رضي الله عنهم، وبيّنت وجهها، فضلاً عن ذكر آثار أُخر تفيد خلاف ما شاع عن هؤلاء العلماء من ذمهم لعلم الكلام، ثمَّ سجلتُ ما تمخضت عنه دراسة حجج الفريقين في الموقف الشرعي من علم الكلام، واجتهدت في وضع عدد من الضوابط التي لابُدَّ منها لمشروعية علم الكلام، تمييزاً عما ذُمَّ منه.

ب- أما ما يتعلق بالقسم الثاني من الدراسة: (**أُصُول الاسْتِدلال عَلىٰ العَقِيْدَة**)، فلم أقف . بعد البحث والتحري . على دراسة مقارنة، في هذا الموضوع، شملت أبرز الفرق الإسلامية، وإنَّه وإن كان ثمَّة شبه بينه وبين أصول الفقه، كما سيلوح أثناء الدراسة، إلا أنَّ الضابط الذي لابُدَّ من مراعاته في مسائل العقيدة، وهو وجوب يقينية العقائد وأدلتها، سيكون هو العامل الرئيس في التفريق بينهما.

ثالثاً: المنهجية المتبعة وعمل الباحث في الأطروحة:

١- المنهجية المتبعة في الأطروحة:

باستثناء فصل: (نشأة علم الكلام ومراحل تطوره)، الذي سأتبعُ فيه المنهج التاريخي، فإنَّ السمة الغالبة للمنهج الذي سأسلكه في هذه الأطروحة، هو المنهج المقارن، وسيكون مداره حول الفرق الإسلامية الخمسة، من: أهل السنة والجماعة، والمعتزلة، والزيدية، والإمامية الإثني عشرية، والإباضية، إذ هي أكثر الفرق الإسلامية شهرة، ولها كتب مصنفة معتمدة يمكن الرجوع إليها، فضلاً عمَّا لها من واقع حقيقي على الساحة الفكرية الإسلامية، والمعتزلة وإن كان لا يبدو لهم وجود حقيقي في الظاهر، إلا أنَّ أفكار المعتزلة موجودة ومتداولة، وثمة مواقع الكترونية تنشر كتب المعتزلة وأفكارها، فضلاً عن التوافق شبه التام بين المعتزلة والزيدية،[٢] وكذلك بين المعتزلة والإمامية، في جوانب معينة،[٣] فلم يكن بدٌّ من أن تكون فرقة المعتزلة ضمن الفرق التي شملها البحث.

---

(١) سآتي على ذكر أبرز ما كُتب فيه عند الكلام على موقف العلماء من علم الكلام في موضوعه من الأطروحة، إن شاء الله تعالى.

(٢) يقول المقبلي: "الزيدية في هذا الجبل من اليمن هم معتزلة في كل الموارد إلا في شيء من مسائل الإمامة، وهي مسألة فقهية، وإنما عدها المتكلمون من فنهم لشدة الخصام". العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن المهدي المقبلي (تـ١١٠٨هـ)، طُبع بالاعتماد على نسخة منقولة من مكتبة شيخ الإسلام حسن حسني أفندي، ط١، مصر، ١٣٢٨هـ، ٧. وسيتضح هذا أيضا أثناء البحث،لاسيما عند الكلام على حُجيّة الدليل العقلي في العقائد.

(٣) سيتضح هذا أيضا عند الكلام على حُجيّة الدليل العقلي في العقائد، فقد وافق فريق من الإمامية المعتزلة في الموقف منه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنَّ هذه المنهجية لن تقتصر على المقارنة بين هذه الفرق، بل ستشمل أيضاً الفرقة الواحدة، لاسيما عند أهل السنة والجماعة، فقد تعددت فرقهم ومناهجهم، فمنهم: أصحاب الحديث، أو الحنابلة، ومنهم المتكلمون: الأشاعرة، والماتريدية، والحنابلة الذين سلكوا منهج المتكلمين وتأثروا بهم، ومنهم: أهل الظاهر الذين ترددت آراءهم بين أصحاب الحديث والمتكلمين، فضلاً عن آراء ابن تيمية ومن تأثَّر به، كونه يعدُّ ممثلاً لمنهج السلف، على الأقل في رأي بعض متأخري أهل السُّنة وبعض المعاصرين منهم؛ لذا سآخذ هذا الأمر على محمل الرعاية والاهتمام في هذه الدراسة أيضاً.

وفي ضوء ما سبق سأبذل الوسع في البحث والتنويع في مصادره،[1] بغية استقصاء الآراء، لاستيعاب هذه التوجهات كلها تحقيقاً للمنهج المقارن الذي سأسلكه في هذه الأطروحة، كما لن اكتفي بذكر الآراء وعرض الاختلافات، بل سأعقبها في الغالب بالمناقشة وإبداء الملاحظات، وصولاً إلى الرأي الذي تؤيده الأدلة، فأختارُه دون سواه، وأكثر ما سيتجلى هذا المنهج في الباب الثاني: (أصول الاستدلال على العقيدة)، من الأطروحة.

٢- عمل الباحث في الأطروحة:

في ضوء موضوع الأطروحة، فإنني قسمتها على قسمين:

<u>أما القسم الأول</u>، فتكلمتُ فيه على نشأة علم الكلام ومراحل تطوره وتعريفه ومواقف العلماء منه، فبدأتُ فيه بالكلام على نشأة علم الكلام ومراحل تطوره، في ضوء العوامل التي أثّرت في ذلك، والتي أجملتها في ثلاثة عوامل: النَّصّ الشَّرعي، والمُشكلات الأُولى، والتقاء الإسلام بالحضارات والديانات الأخرى، مبرزاً وجه أثر كل واحد من هذه العوامل في نشأة علم الكلام، وذكرت أبرز المسائل العقدية والمباحث الكلامية التي أسهم كل واحد من هذه العوامل في ظهورها على الساحة الفكرية الإسلامية، والمرحلة أو المراحل التي أسهم في تطور علم الكلام إليها، ولكنني أوليت العامل الثالث: (التقاء الإسلام بالحضارات والديانات الأخرى)، مزيد اهتمام، لما له من أثر بالغ في نشأة علم الكلام وتطوره، فاق في ذلك العاملين الأول والثاني، بحكم تعدد مصادر التأثير فيه، والتطور الذي أدى إليه في علم الكلام، كما لم أقتصر على ذكر الأثر السلبي لهذه العوامل، بل أشرت أيضاً إلى الأثر الايجابي فيها، وبعد أن استوفيت ما يتصل بنشأة علم الكلام وتطوره، انتقلت إلى تعريفه وبيان مواقف العلماء منه، على نحو ما أشرت إليه قبل قليل عند كلامي على الدراسات السابقة.

---

(١) التزمتُ عند تعدد مصادر التوثيق في الهامش الواحد عن أكثر من فرقة من هذه الفرق الخمس، أن أذكر اسم الفرقة قبل ذكر مصادرها.

وأما القسم الثاني من الأطروحة، فتكلمت فيه على أصول الاستدلال على العقيدة، أي: الأصول الكلية التي تؤخذ منها أدلة العقائد تفصيلاً، ممهداً ذلك بذكر أقوال العلماء، ومن مختلف الفرق، في أصول الاستدلال التي تقوم بها الحُجَّة، والتي اتفقت، من حيث الإجمال، على الدليل العقلي، والدليل السمعي، ممثلاً بالكتاب والسنة والإجماع، ولكن السؤال الهام هنا: ما هو الضابط الذي يميز ما يصلح كأصل من أصول الاستدلال على العقيدة من غيره؟

على الرغم من تصريح العلماء، ومن مختلف الفرق، بوجوب يقينية العقائد وأدلتها،[1] مما يحدد الضابط الواجب تحققه فيما يصلح كأصول وأدلة كليَّة يُرجع إليها للاستدلال بها على مسائل الاعتقاد التفصيلية، إلا أنَّني لم أقف على دراسة علمية وافية بحثت في الدليل على وجوب يقينية العقائد وأدلتها؛ لذا عقدت مبحثاً بيّنت فيه الأدلة من الكتاب والسنة والعقل على وجوب يقينية العقائد وأدلتها.

وبعد أنَّ استوفيت الكلام في أدلة الضابط الواجب توفره فيما يصلح كأصل ودليل كلي تنضوي تحته الأدلة التفصيلية على مسائل الاعتقاد، شرعت في بحث هذه الأصول، فتكلمتُ على الدليل السمعي، فذكرتُ أقسامه، من حيث التواتر والآحاد، وما يفيده كل واحد منهما من حيث العلم أو الظَّن، ثمَّ بحثت في: حُجِّيَّة الدليل السمعي: (الكتاب، والسنة، والإجماع) في العقائد، مبيناً ما يصلح منها كأصل من أصول الاستدلال على العقيدة، وما اختصت به بعض الفرق من هذه الأمور، وبحثت مع ذلك أيضاً: حُجِّيَّة قول الصحابي وشرع من قبلنا في العقائد.

بعد ذلك انتقلت إلى الكلام على الدليل العقلي وحُجِّيَّته في العقائد، فقدمته بدراسة وافية حول معنى العقل واختلاف العلماء فيه، وصولاً إلى أرجح تعريف منها، ثمَّ بيّنت مدارك العقل وطرق تحصيلها وكيفية عمل العقل، قبل أن أبحث في الدليل العقلي وموقف الفرق الإسلامية من حُجِّيَّته، والأدلة التي أرشدت إلى ذلك، وبحثت مع ذلك أيضاً: مدى حُجِّيَّة الفطرة في العقائد.

ثمَّ أنهيت الأطروحة بتسليط الضوء على العلاقة بين الدليل السمعي والدليل العقلي عند الفرق الإسلامية، وذلك من ثلاثة محاور: الأول: توقف صحة الدَّليل السَّمعي على الدَّليل العقلي، والثاني: التعارض والتوافق بين دليلي السمع والعقل، والثالث: ما يُدرك من العقائد بدليل السمع وما يُدرك منها بالعقل، آملاً أن أكون قد استوفيت ما عزمت على بحثه ودارسته في هذه الأطروحة.

---

(١) سآتي على ذكر نصوص العلماء، ومن مختلف الفرق، في هذا الموضوع في مبحث: (يقينية العقائد وأدلتها) في الفصل الأول من الباب الثاني من الأطروحة، إن شاء الله تعالى.

رابعاً: أبرز الصعوبات والمعوقات:

١- من أبرز الصعوبات التي واجهتني، أنَّ موضوع الأطروحة هذه جاء بديلاً عن الموضوع الذي قدمته في بدء الدراسة، إذ تبيَّن بعد قرابة مضي نصف المدة، أنَّ ثمة من سيناقش رسالة ماجستير في الموضوع نفسه،[١] مما اضطرني إلى تغيير موضوع الأطروحة وعنوانها، فتوزع عملي في الأطروحة بين جمع المادة وتدوينها في الوقت نفسه، فكانت الأطروحة في حالتها الأولى نحواً من (١٢٠٠) صفحة، ولكن بفضل الله تعالى، ثمَّ بالتوجيهات القيّمة من الأستاذ المشرف، تم تهذيب الأطروحة وحذف كل ما فيه استطراد لايصب في بوتقة موضوعها، أو تكرار لايقتضيه المقام، مع الاكتفاء بالإشارة إلى المصدر.

٢- لمَّا كانت المنهجية المتبعة في الأطروحة هي منهجية مقارنة بين خمسٍ من كبريات الفرق الإسلامية، شملت كتب المقالات والفرق، وكتب العقائد، وكتب أصول الفقه، وفي بعض المباحث شملت كتب الحديث وعلومه، وكتب التفسير، كان لازماً أن أرجع إلى كل هذه المصادر، لبلورة الفكرة التي تعبر عن رأي كل واحدة من تلك الفرق، ثمَّ أعقبها بالملاحظات والمناقشة والنقد، وصولاً إلى ما أراه صواباً، فلا عجب أن جاءت الأطروحة، بهذا العدد من الصفحات.

٣- صعوبة الحصول على المصادر اللازمة لهذا الموضوع والمنهجية المتبعة فيه، ولكن بفضل الله تعالى تحيَّدتْ هذه الصعوبة؛ وذلك بجهود طلبة العلم الشرعي، وبعض المواقع الالكترونية المتخصصة، التي أخذت على عاتقها تصوير[٢] كتب العلم الشرعي لمختلف التخصصات، ورفعها على شبكة الانترنت، مما وفَّر الكثير من المال والجهد.

خامساً: خطة الأطروحة:

اقتضى موضوع الأطروحة، والمنهجية المتبعة فيها أن تكون مقسمة على: مقدمة وبابين وخاتمة، وعلى النحو الآتي:

الباب الأول، والكلام فيه على: **نشأة علم الكلام وتعريفه ومواقف العلماء منه،** وفيه: فصلان:

الأول، في: **نشأة علم الكلام ومراحل تطوره،** وذلك في تمهيد، ومبحثين.

والثاني، في: **تعريف علم الكلام ومواقف العلماء منه،** وذلك في ثلاثة مباحث.

---

(١) كان عنوان الأطروحة الأصيل، حول أثر علم الكلام في التفسير، وإذا بي أفاجأ بعد مضي حوالي عشرة أشهر من عملي في الأطروحة، بأنَّ طالباً في كلية أصول الدين/الجامعة العراقية، الجامعة الإسلامية سابقاً، يوشك على مناقشة رسالة ماجستير في الموضوع الذي أبحث فيه نفسه، مع أنني كنت قد راجعت تلك الجامعة عند اختيار موضوعي، وفقاً للسياقات المرعية.

(٢) وذلك بتصوير الكتب بالماسح الضوئي (سكانر)، فيكون نسخة طبق الأصل من الكتاب، يمكن طباعته أو الرجوع إليه على جهاز الحاسوب، وقد أشرت إلى بعض تلك المواقع في صفحة (الشكر والتقدير).

أما **الباب الثاني**، فكان في الكلام على: **أصول الاستدلال على العقيدة**، وفيه: تمهيد، وثلاثة فصول:

الأول، وبحثت فيه: **تعريفات ومقدمات**، اقتضتها منهجية البحث، وذلك في أربعة مباحث.

الثاني، في: **أقسام الدليل السمعي وحُجّيّته في العقائد**، وذلك في تمهيد ومبحثين.

الثالث، في: **حُجّيّة الدليل العقلي في العقائد وعلاقته بالدليل السمعي**، وذلك في ثلاثة مباحث.

وقسّمتُ المباحث إلى مطالب بحسب مقتضى البحث، ثمَّ ختمت الأطروحة **بخاتمة** ضمَّنتها أبرز النتائج التي توصلت إليها، مع بعض المقترحات والتوصيات.

وفي ختام هذه المقدمة أقول: أُشهد الله تعالى أني ما انتقدت رأي فرقة أو عالم تعنتاً وبغضاً، ولا دافعت عن رأي وتبنيّته تعصباً وهوىً، ولكنني ابتغيت الحق والصواب، فأرجو أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، وأن أكون قد وُفقت في دراستي: "**علمُ الكَلام وأُصُول الاستدلال عَلىٰ العقيدة – دراسَة مُقَارنة**) بما يخدم العمل لهذا الدين الذي جعله الله تعالى خاتمة الأديان، وبما يرأب الصدع بين فرق المسلمين وجماعتهم، كما أرجو أن تنال هذه الأطروحة رضا واستحسان اللجنة الموقرة المنعقدة لمناقشة موضوعها، والله الموفق والهادي إلى سواء الصراط.

الباحث

ربيع الثاني١٤٣٤هـ/شباط٢٠١٣م

مُلخص الأُطروحة

هذه الأُطروحة: (**علمُ الكَلام وأُصُول الاستدلال عَلىٰ العقيدة – دِرَاسَة مُقَارنَة**)، جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في أصول الدين، تخصص: (**علم الكلام**)، قدمها الباحث: (**محمد محسن راضي**)، إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية/جامعة بغداد، درس فيها محورين: الأول: (عِلْم الكَلام)، والثاني: (أُصُول الاسْتِدلال عَلىٰ العَقِيْدَة).

أما **المحور الأول**: فدرس فيه الباحث، (**عِلْم الكَلام**) من حيث: (**نَشْأَته وَتَعْرِيفه وَمَوَاقِف العُلَمَاء مِنْهُ**)، وتوصل فيه إلى النتائج الآتية:

١- علم الكلام، علم أصيل ترجع أصول المسائل الاعتقادية التي يبحث فيها، ورد الشُّبه عنها، إلى الكتاب والسنة، فلا يصح جعل ما تعرَّض له من مؤثرات داخلية وخارجية، سبباً لنفي الأصالة عنه.

٢- مرَّ علم الكلام علم بأدوار مختلفة، وتأثر بعوامل عدة، تضافرت في نشأته وتطوره، يمكن إجمالها في ثلاثة: الأول: النصّ الشرعي (الكتاب والسنّة)، والثاني: المشكلات الأولى: (الإمامة، ومرتكب الكبيرة، والإرجاء، والجبر والاختيار، والصفات)، والثالث: التقاء الإسلام بالديانات والحضارات الأخرى.

٣- علم الكلام، هو: **العلم الذي يبحث في إثبات العقائد الإسلامية بأدلتها اليقينية ودفع الشبه عنها.**

٥- توصل الباحث في ضوء دراسة مواقف العلماء تجاه علم الكلام وحججهم إلى أنَّ ثمة نوعين من علم الكلام: محمود، وآخر مذموم، والفيصل بينهما مدى القرب من أصول الشرع، والبعد عنها.

٦- إنَّ الحاجة إلى علم الكلام ما زالت قائمة، ويحتاج إلى جهود حثيثة لتطويره في ضوء المستجدات المعاصرة، والشبه والضلالات المستحدثة، مع مراعاة التقيّد بأصول الشرع، وعدم الخروج عنها.

وأما **المحور الثاني**: فدرس فيه الباحث، (**أُصُول الاسْتِدلال عَلىٰ العَقِيْدَة**)، وتوصل فيه إلى النتائج الآتية:

١- الدارس لمناهج الاستدلال على العقائد عند الفرق الإسلامية، من أهل السُّنة والجماعة، والمعتزلة، والزيدية، والإمامية، والإباضية، يجد أنَّ مدار أصول الاستدلال على العقيدة عندهم يرجع إلى: الدليل العقلي، والدليل السمعي، كما يجد أنّ كلمتهم تكاد أن تتفق على أنّ أصول الاستدلال السمعية على العقائد، هي: الكتاب، والسنة، والإجماع.

٢- دلّت الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والعقل، على وجوب يقينية العقائد وقطعيتها، ولا يصحُّ أن تكون ظنّيَّةً لنقيضها نصيب من التجويز، أو قابلة للخطأ والصواب، كما ويجب أن يكون الدليل الذي يُحتج به على العقيدة قطعيّاً يقينيّاً، من حيث حُجِّيَّته، ومن حيث دلالته، وإذا كان سمعياً، فمن حيث طريق ثبوته أيضاً، ولا يصحُّ أن يكون دليل العقيدة ظنّيّاً فيه للشَّكّ مدخل.

٣- تتفق الفرق الإسلامية على أنَّ الخبر المتواتر، يفيد العلم اليقيني، أما خبر الآحاد فجمهور العلماء من جميع الفرق على أنَّه لايفيد بمجرده إلا الظَّنّ، ولكنه قد يفيد اليقين إذا اعتضد بقرائن قطعية.

٤- اتفقت الفرق الإسلامية على حُجِّيَّة القرآن الكريم وأنَّه أصل من أصول الاستدلال السمعية.

٥- لابُدَّ لصحة الاستدلال بأيِّ نص من القرآن الكريم على أية مسألة عقدية معينة أن تكون دلالته عليها دلالة قطعيَّة.

٦- اتفقت الفرق الإسلامية على حُجِّيَّة السُّنَّة، وأنَّها أصل من أصول الاستدلال السمعية، من حيث الإجمال، ولكن الإمامية جعلتها شاملة لما صدر عن الأئمة الإثني عشر عندهم.

٧- لما كانت السُّنَّة ليست كلها قطعية الثبوت، فإنَّ ما تقوم به الحُجَّة من السّنة في العقائد مقصورٌ على ما كان مقطوعاً بثبوته عن المعصوم، لتواتره عنه، أو ما يقوم مقامه، ولابُدَّ لصحة الاستدلال بأيِّ نص منها على أية مسألة عقدية معينة أن تكون دلالته عليها دلالة قطعيَّة.

٨- الإجماع ليس بحُجَّة في الاعتقاد إلا ما كان متيقناً منه مقطوعاً به، وهو في حقيقته أقرب ما يكون فرضاً يجب الاجتماع عليه والدينونة به، من كونه حُجَّة يجب المصير إليها؛ لذا لم تكن له حُجِّيَّةً مستقلة، بل تبع لحُجِّيَّة الكتاب والسُّنة.

٩- أولى ما يُقال في معنى العقل اصطلاحاً أنَّ له معنيين: أصلي أو غريزي، وآخر فرعي أو مكتسب، فالأول، هو: **صفة غريزية يُتهيّأ بها لإدراك ما يمكن العلم به أو الظن**، أما الثاني، فيُراد به: الآثار الحاصلة بهذه الغريزة، كما أنَّ أولى ما يعبر به عن العملية العقلية، أن يُقال، هي: **ربط الحسّ بالواقع أو ما يقوم مقامه، بمعلومات يُفسّر بها هذا الواقع.**

١٠- اتفقت الفرق الإسلامية، على حُجِّيَّة الدليل العقلي في العقائد من حيث الإجمال، وهو ما أرشد إليه الوحي بدلالة العقل، والسمع.

١١- مصطلح الفطرة له استعمالات ثلاث: الأول: معنىً عام، وهو عبارة عن: خواص الإنسان وصفاته الموجودة فيه، والثاني: أخصّ منه، وهو غريزة التدين، وثالث: ينبثق عن النصوص الشرعية التي جاءت على ذكر (الفطرة)، اختلف العلماء فيه، على أقوال أبرزها ثلاثة، الأول: التوحيد والإسلام، والثاني: معرفة الله تعالى والإقرار بربوبيته، والثالث: الاستعداد والتهيؤ لمعرفة الخالق وقبول الإسلام، وهذه التفسيرات كلها تقتضي المعنى الخاص للفطرة: (غريزة التدين).

١٢- القول بحُجِّيَّة الفطرة في أمور الاعتقاد، دعوى لا سند لها لا عقلاً ولا نقلاً، بل جاء الدليل النقلي والعقلي بما يحول دون التعويل عليها والاستناد إليها، لكونها عُرضة للتأثير الخارجي.

١٣- ثمة علاقة وثيقة بين دليلي السمع والعقل، تتمثل بتوقف صحة الدَّليل السَّمعي على الدَّليل العقلي.

١٤- لاتوجد علاقة تعارض بين الدليل العقلي والدليل السمعي، على التحقيق، إلا على رأي المعتزلة ومن وافقها بالقول بالوجوب العقلي، وترتب الثواب والعقاب قبل وُرود السمع، ولكن تتصور المعارضة بين دليل سمعي وآخر مثله، أما مع دليل عقلي، فإنما هي بالتبع للسمعي لا بالأصالة.

١٥- طريق إثبات العقائد لابُدَّ فيه من مراعاة أمرين: الأول: إرشاد الوحي إلى طريق ثبوت المسألة، والثاني: واقع المسألة، فإذا كانت مما يقع تحت الإدراك، بحيث يمكن إجراء العملية العقلية فيه كاملة، جاز الخوض فيها بالعقل، وإلا فلا.

The Thesis Abstract

This Thesis is titled as: (***Kalam science (Islamic theology) and Origins of Inference on Doctrine***) is part of requirements for holding Ph. H in origins of religion, specialization: (***Kalam science***) presented by the research: (***Mohammed Mohsin Radhi***) to the board of Faculty of Islamic Sciences- Baghdad University of which he taught two themes: the first one is: (Kalam science) and the second one is: (Origins of Inference on Doctrine).

The first theme the researcher in which he taught Kalam science consisting of: its orientation, definition and scientists' attitudes towards it. He concludes the following findings:

1- Kalam science: is original science its roots are back to the dogmatic issues in which the argument is based on the holy Quran and Sunna so it is not correct to make the internal and external effects on it as reason to deny its originality .

2- Kalam science has passed in different roles and was affected by several parameters which led it into its orientation and development which can be sum up in three points: the first one is: the legislative text (the Holy Quran and Sunna) and the second one is: the first problems: (Emama/ Leadership and commitment of sins, hope, algebra, overcoming, selection and characteristics) and the third one is: Islam meeting with other religions and civilizations.

3- Kalam science is the science considering in proving the Islamic doctrines with its certain inferences and driving the suspicion from it.

4- The researcher concludes in terms of studying the scientists; attitudes towards Kalam science and their arguments that there are two types of theology: good and bad. The separation between them is the extent of approximation and farness from them.

5- The need to Kalam science still existing and needs to urgent efforts to be developed in the terms of the contemporary latest events and suspicion and the upgraded inferences with observation to be constricted with the origins of legislation and not to be deviated from them.

The Second Theme: in which the researcher studied (**Origins of Inference on the Doctrine**) in which he concludes the following findings:

1- Methodology of inference on the doctrines at the Islamic factions of Sunna, Mutazella, Zaidiya, Emami, Abadhiya, he finds that the core of the origin of inference on the doctrine is based on: the intellectual inference and audio inference and also he finds that their word is about to be in accord that the audio origin inference on doctrines are: the Holy Quran, prophetic tradition and consensus.

2- The legislative proofs of holy Quran, prophetic tradition and mentality suggest that there should be certainty of doctrines and their absoluteness, and it is not correct to be in thinking to its contradiction to have share permission or as it can be correct or wrong. Also, the proof to be based on the doctrine should be absolute certainty with audio ard of its argument and its inference and if iis audible, it is from its proof approach as well and it is not correct to be proof of doctrine in certainty having entry to uncertainty.

3- The Islamic factions agree that that frequently reported news benefits that certainty science and the individually reported news is that all sciences say that does not benefit but thinking but it may benefit the certainty if is connected with evidenced proofs.

4- The Islamic factions agreed on the evidence of holy Quran and it is origin of audio-inference.

5- The correctness of inference in any text in Holy Quran on any certain doctrine question must have absolute proof.
6- The Islamic factions agreed on the prophetic tradition proof and it is origin of audio inference with respect of entirety but Imami faction made it comprehensive based on the twelve Imams teachings.
7- As the prophetic traditions were not of absolute proof, the prophetic tradition proof is doctrines based on evidence from perfection due to its frequent reporting or its alternative and the correctness of inference of any text on any certain doctrine issue must have absolute proof.
8- Consensus is not of belief proof just what is in certainty of it as it is in fact the closest supposedly that should be collectively agreed on and to be related with as it is being proof that should be based on so they have no independent proof but it is based on the proof of holy Quran and prophetic tradition .
9- What is the most prior to say in the sense of mind as term that it has two meanings: real or extinctive and the other is subsidiary or acquired . The first one is extinctive merit to realize it or believe it , while the second one is aimed of the effects occurring in this extinct and the first thing to be expressed on for the intellectual process to be said on is: relating the sense with the reality or its alteration of information explaining with this fact.
10- The Islamic factions agreed on the intellectual inference proof in doctrines with respect of entirety as it is referred by inspiration with proof of mind and hearing.
11- The term of extinction has three uses: the first one has general meaning as it is just the human being merits and characteristics found in them. The second one is in particular, the extinct of religion and the third one is ensued from the legislative texts which came adopt the extinction and the scientists were different of it ollah and recognizing His Divinity and the third one is: readiness and preparation for knowing the creator and acceptance of Islam and these explanations all require the particular meaning of extinction (excess in religion.
12- Saying in the extinction proof in the matters of belief as baseless illogical invitation but on the conveying and logic proof came precluding to be based on as it is being apt to the external impact.
13- There is some close link between the mental and audio inference represented by the correctness of audio reliance on the intellectual inference .
14- There is no relation of contradiction between the intellectual and audio proof but on the Mutazila opinion and its companionship by saying of the intellectual term should be and arrangement of award and punishment before hearing coming but it imagine the contradiction between the audio and resembling proof. As with intellectual proof, it is by following hearing and originality.
15- The method of proving doctrines must follow two matters: the first one is guiding by inspiration to the way of issue evidence and the second one is occurrence of the issue, if it is under realization that the intellectual process can be made completely, to be subject to is permitted by mind or nothing els.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Baghdad University
College of Islamic Sciences
Higher Studies/origins of religion

Kalam science(Islamic theology) and Origins of Inference on Doctrine

comparative study

PhD thesis submitted to the Council of the College of Islamic Sciences/University of Baghdad, which is part of the requirements of the Ph.D. in Theology, Specialization: (Kalam science), from:

Mohammed Mohsin Radhi

Supervision
Prof. Ismail Ibrahim Ali

February 2013 **Raby` al-Thaany 1434 AH**